|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | WIPO-A-B&W | **A** |
| H/LD/WG/7/8 |
| الأصل: بالإنكليزية |
| التاريخ: 8 مايو 2018 |

الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية

الدورة السابعة

جنيف، من 16 إلى 18 يوليو 2018

زيادة دقة البيانات المُدوّنة في السجل الدولي: تقرير مرحلي

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

# أولا. معلومات أساسية

1. ناقش الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية (المشار إليه فيما بعد باسم "الفريق العامل") في دورته السادسة المعقودة في يونيو 2016، البنية الجديدة المحتملة للمعلومات ذات الصلة بالسجل الدولي بهدف تحسين البنية الحالية[[1]](#footnote-1).
2. ونظر الفريق العامل في سلسلة من القيود التقنية المحددة في البنية الحالية للمعلومات. وكانت القيود التي أبلغت عنها مكاتب بعض الأطراف المتعاقدة تتعلق أساسًا بالصنف الفرعي لتصنيف لوكارنو، ومؤشر المنتج واسم وعنوان المبتكر، خاصة عند استيراد البيانات إلى أنظمتها المحلية.
3. وفي محاولة لزيادة الدقة، وبالتالي تسهيل استيراد البيانات وتعزيز المزيد من الفرص من حيث التطوير القانوني لنظام لاهاي، دعم الفريق العامل اقتراح البنية الجديدة للمعلومات التي من شأنها تسهيل تخزين المعلومات الخاصة بالتصميم في السجل الدولي. وبناء على ذلك، دعا الفريق العامل كذلك المكتب الدولي إلى تقديم تحليل للآثار العملية والتقنية والقانونية لاقتراح بنية المعلومات. وترد هذه المعلومات أدناه.
4. وعلاوة على ذلك، أبلغت الأمانة أعضاء الفريق العامل، في دعوتها المؤرخة 19 أبريل 2017، التي طلبت فيها تعليقات على مشروع تقرير الدورة السادسة للفريق العامل[[2]](#footnote-2)، حدوث تطورات تقنية رئيسية بشأن بنية المعلومات ذات الصلة بالسجل الدولي في إطار فرقة العمل XML4IP التابعة للجنة معايير الويبو (لجنة المعايير). وفرقة العمل هذه مسؤولة عن مراجعة معيار الويبو ST.96 "توصية بشأن معالجة المعلومات المتعلقة بالملكية الصناعية باستخدام لغة الترميز الموسعة XML " (المشار إليه فيما بعد باسم "المعيار ST.96").
5. وتقدم هذه الوثيقة تقريرا مرحليا عن المشروع المذكور أعلاه.

# ثانيا. التقدم المحرز في التنفيذ

1. يعمل المكتب الدولي حاليا على نظام تكنولوجيا المعلومات الجديد لدعم وظائفه الأساسية، ولا سيما إدارة السجل الدولي والفحوص. وخلال إنشاءها، أعيد تصميم قاعدة بيانات النظام الجديد لتزويده بسعة تخزين البيانات ومرونة استرجاعها بناءً على مستوى الدقة المقترح. وسيُطرح هذا النظام الجديد في عام 2018، ويجب أن تكون فوائده واضحة في أوائل عام 2019. ولن تصبح معظم التغييرات المعروضة في التحليل أدناه مرئية إلا عند إطلاق النظام الجديد.
2. وفيما يتعلق بتبادل البيانات إلكترونيا مع المكاتب المختلفة، حدد فريق العمل XML4IP بنية البيانات. ونتيجة لذلك، دُمجت مكونات لغة الترميز الموسعة XML الخاصة بنظام لاهاي في الإصدار 3.0 من المعيار ST.96، وقد شارك أكثر من 10 مكاتب بنشاط في هذا الإصدار. وفيما يخص الانتقال من النظام القديم إلى المعيار ST.96، قُدمت خارطة طريق إلى لجنة المعايير وترد نسخة محدثة من الإصدار في مرفق هذه الوثيقة.

# ثالثا. التحليل

## الآثار التقنية

1. تم التوصل إلى نمذجة البيانات من أجل التبادل الإلكتروني للبيانات مع المكاتب من خلال وضع المعيار ST.96. وقد أدى ذلك إلى تضمين مكونات لغة الترميز الموسعة XML الخاصة بـنظام لاهاي في الإصدار المنشور من المعيار(الإصدار 3.0) الذي أُطلق في فبراير 2018.[[3]](#footnote-3) وكما طلب وفد اليابان خلال الجلسة الأخيرة للفريق العامل[[4]](#footnote-4)، وُثق مخطط لغة الترميز الموسعة (XSD) بشكل كامل.
2. وفي عام 2017 اُنتهي من نمذجة البيانات الخاصة بالسجل الدولي لنظام تكنولوجيا المعلومات الجديد والأساسي الخاص بالمكتب الدولي.

## الآثار العملية

1. الوصف حسب التصميم - في نموذج البيانات المنقح للسجل الدولي، تستفيد قاعدة البيانات الأساسية من وجود علاقات الغنية. وبالفعل، يمكن ربط وصف واحد بآخر أو عدة تصميمات دون تكرارها. وهذا من شأنه أن يجنب المستخدمين متاعب نسخ ولصق الأوصاف[[5]](#footnote-5). والأهم من ذلك هو أن "النص نفسه" المرتبط بأكثر من تصميم واحد لن يتم إحصاءه عدة مرات عند تحديد عدد الكلمات لحساب الرسوم الإضافية[[6]](#footnote-6).
2. التعيين الخاص بالتصميم - سيخزن المكتب الدولي، في نظام تكنولوجيا المعلومات الجديد والأساسي الخاص به، المعلومات في شكل مصفوفة يرتبط فيها كل تصميم بتعيين طرف متعاقد. وإذا كان هذا النهج المرن سيساعد على تسريع التطورات القانونية، فإنه يلغي أيضا الحاجة إلى إرسال قائمة التعيينات تحت كل تصميم إلى مكاتب الأطراف المتعاقدة المعينة، لأن هذا سيجعل استهلاك وإدارة بيانات لاهاي من قبل المكاتب أكثر تعقيدًا مع جني فوائد ضئيلة.
3. البيانات القديمة - لن يطرأ أي تغيير على التسجيلات المسجلة قبل إطلاق النظام الأساسي الجديد[[7]](#footnote-7). ومع ذلك، قد يكون من الضروري إثراء بعض التسجيلات التي أودع طلب بشأنها لإدخال تغيير جزئي في ملكيتها. وفي مثل هذه الحالات، وعند الضرورة فقط، يجوز للمكتب الدولي أن يثري السجل قبل تسجيل المعاملة الجزئية. وستُوثق مثل هذه التغييرات بطريقة تجعل السجل الأصلي قابلاً للاسترجاع.

## الآثار القانونية

1. تؤدي زيادة دقة البيانات الواردة في السجل الدولي إلى إطلاق العنان لإمكانية حدوث تطورات أخرى في تشغيل نظام لاهاي، من بينها الإمكانية النظرية لإصدار المنشور الخاص بالتصميم.
2. وفي هذا السياق، طلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية خلال الدورة السادسة أن تتم موافاته بالآثار القانونية المحتملة لإدخال مفهوم المنشور الخاص بالتصميم[[8]](#footnote-8).
3. ووفقا للقاعدتين 18(1)(أ) و 26(3) من اللائحة التنفيذية المشتركة بموجب وثيقة 1999 ووثيقة 1960 من اتفاق لاهاي، تبدأ الفترة المحددة لاخطارات الرفض من تاريخ نشر التسجيل الدولي.
4. وستؤدي تواريخ النشر المتعددة لنفس التسجيل الدولي إلى فترات رفض مختلفة وستتطلب تحديد ورصد مهل مختلفة للتسجيل الواحد ونفس التسجيل الدولي. واعتماداً على الطريقة التي سيصدُر بها المنشور الخاص بالتصميم، فقد تكون هذه العملية أكثر تعقيداً أو لا تكون وقد يزيد من عبء العمل على مكاتب الأطراف المتعاقدة المعينة.
5. وعلاوة على ذلك، إذا أصدر الطرف المتعاقد إعلاناً بموجب المادة 13(1) من وثيقة 1999، فإن السؤال المطروح هو ما إذا كانت الشروط التي أخطر بها الإعلان ينبغي أن تنطبق على كل جزء من التسجيل الدولي كما هو منشور، أو على التسجيل الدولي بأكمله.
6. وستتطلب هذه المسألة تحليلًا دقيقا. وبالتالي، ينبغي استبعاد إدخال مفهوم المنشور الخاص بالتصميم من نطاق هذه المبادرة التي ينبغي أن تركز على التطورات التقنية المتعلقة ببنية المعلومات، إلى أن يمكن إثبات أن النتيجة الإيجابية لهذه الخطوة تفوق أي أثر سلبي.

# رابعا. الخلاصة والخطوات القادمة

1. تمثل هذه المبادرة خطوة هامة نحو إعداد نظام للتطور المستقبلي للإطار القانوني، وينبغي أن تتيح لمكاتب الأطراف المتعاقدة الوصول إلى بيانات أكثر فائدة وذات مغزى عندما تتواصل إلكترونياً مع المكتب الدولي.
2. وفيما يتعلق بالخطوات التالية، سيواصل المكتب الدولي استثمار جهوده في النشر الناجح لنظامه الأساسي الجديد، مع تحديث نموذج الطلب لضمان استفادة المستخدمين من البنية الجديدة للمعلومات. كما سيواصل تعاونه الفعال مع المكاتب لتعزيز اعتماد الإصدار الجديد من المعيار ST.96 على نطاق واسع.
3. وعلاوة على ذلك، إذا رأى الفريق العامل أن المكتب الدولي ينبغي أن يعد تحليلاً للآثار العملية والقانونية الناجمة عن احتمال إدخال مفهوم المنشور الخاص بالتصميم، على النحو المذكور في الفقرة 18، من أجل عقد الفريق العامل لاجتماع مستقبلي، فيمكنه الإشارة إلى ذلك.

إن الفريق العامل مدعو إلى ما يلي:

"1" الإحاطة علما بمضمون هذه الوثيقة؛

"2" التعليق على الخطوات القادمة المقترحة في الفقرتين 20 و21 أعلاه.

[يلي ذلك المرفق]



 [نهاية المرفق والوثيقة]

1. يُرجى الرجو ع إلى الوثيقة H/LD/WG/6/4. [↑](#footnote-ref-1)
2. يُرجى الرجو ع إلى الوثيقة H/LD/WG/6/7 Prov.. [↑](#footnote-ref-2)
3. تتاح على http://www.wipo.int/standards/en/part\_03\_standards.html. [↑](#footnote-ref-3)
4. يُرجى الرجوع إلى الفقرة 94 من الوثيقة .H/LD/WG/6/7 Prov. [↑](#footnote-ref-4)
5. يُرجى الرجوع إلى الفقرة 90 من الوثيقة H/LD/WG/6/7 Prov.. [↑](#footnote-ref-5)
6. يُرجى الرجوع إلى الفقرات 88 و91 و93 من الوثيقة H/LD/WG/6/7 Prov.. [↑](#footnote-ref-6)
7. يُرجى الرجو ع إلى الفقرة 87 من الوثيقة H/LD/WG/6/7 Prov.. [↑](#footnote-ref-7)
8. يُرجى الرجو ع إلى الفقرة 90 من الوثيقة H/LD/WG/6/7 Prov.. [↑](#footnote-ref-8)